



في تقرير بعنوان "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن آلاف الصور التي تم تسريبها عن معتقلين ماتوا تحت التعذيب داخل السجون الحكومية في سوريا هي بمثابة "أدلة دامجة" على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفق تقرير نشرته الأربعاء 16-12-2015.

ويعتمد التقرير الذي أصدرته المنظمة بعد تحقيق استمر تسعة أشهر، على 28 ألف صورة لمتوفين في معتقلات حكومية، سربها مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية يعرف باسم "قيصر" بعد هروبه من سوريا في تموز/يوليو 2013. ونشرت صوره علينا للمرة الأولى في يناير/كانون الثاني 2014.

يوضح التقرير المؤلف من تسعين صفحة أن تلك الصور "تظهر ما لا يقل عن 6786 معتقلًا ماتوا إما في المعتقلات أو بعد نقلهم من المعتقلات إلى مستشفى عسكري"، بعد سجنهم جميعاً في "خمسة فروع لأجهزة المخابرات في دمشق".

وتحث المنظمة الحقوقية في تقريرها "الدول التي تجتمع بشأن مفاوضات السلام المحتمل في سوريا إلى أن تعطي الأولوية لمصير آلاف المعتقلين"، معتبرة أن "ثمة مسؤولية خاصة على عاتق روسيا وإيران، الداعمين الأساسيين للحكومة السورية، للضغط على سوريا كي تمنح حق الوصول الفوري ودون عائق لمراقبين دوليين إلى جميع مرافق الاحتجاز".

خصصت المنظمة التقرير للحديث عن تفاصيل مهمة ذكرها القيسير مسرب الصور والمتعاقد السابق مع الجهات الأمنية للعمل بصفة مصور، حيث ذكر التقرير وفيات الحجز القسري بالاسماء والصور ثم اجراءات المنظمة للتحقق من صور وقصص الضحايا وتقارير أسباب الوفيات واجراءات ما بعد الوفاة .

ثم خصص التقرير جملة وصايا إلى مجموعة فيينا ثم مجلس الامن والمجموعات الدولية والسوبرية العاملة على قضيابا المفقودين في سوريا ووصايا إلى الحكومة السورية وروسيا وإيران باعتبارهم حلفاءها وكافة الدول المهتمة بحقوق الإنسان

وخصص تقرير المنظمة أيضاً صفحات لشهادات عدد من أقرباء الضحايا الذين تعرفوا على الصور وتحدثوا عن ملابسات اعتقالهم ومحاولات الإفراج عنهم عبر الرشاوى والمحسوبيات.

حيث نجح باحثو المنظمة من "التعرف على 27 شخصاً ظهروا في الصور"، بينهم صبي يدعى أحمد المسلماني كان في 14 من عمره حين ألقى القبض عليه عند إحدى نقاط التفتيش، بعد العثور على "أغنية مناوية للأسد في هاتفه" عام 2012. ونقل التقرير عن عم أحمد، ضاحي المسلماني الذي عمل قاضياً لمدة عشرين عاماً، قبل أن يفرّ من سوريا عام 2013، أنه "دفع أكثر من 14 ألف دولار أمريكي كرشاوي في محاولة لتأمين الإفراج عن أحمد، دون جدو". وبعد نشر صور قيسر، بحث ضاحي عن صورة أحمد. وقال للمنظمة "فتحت مباشرة ملف المخابرات الجوية، ووجدت".

وذكر التقرير أن ضاحي المسلماني انهار خلال الحديث معه، وقال "كانت صدمة حياتي أن أراه هنا. بحثت عنه 950 يوماً. كنت أعد كل يوم. قالت لي والدته وهي تحضر: أتركته في حمايتك. أي حماية أقدمها؟".

ثم تحدث التقرير عن أسباب الوفيات في مراكز الاعتقال (البيئة الفاتلة من الأمراض وسوء النظافة والجوع وعدم الرعاية والتذيب والضرب المفضيان إلى القتل)

ونقل التقرير عن نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة نديم حوري قوله "حققنا بدقة في عشرات الحالات والشهادات، ووثقون أن صور قيسر تقدم دليلاً موثقاً ودامغاً على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا". وتابع "هذه الصور تظهر أناساً هم أولاد وأزواج وأعزاء على أسرهم، قضى أقاربهم وأصدقاؤهم شهوراً أو سنوات في البحث عنهم".

وقال حوري "لا يساورنا الشك في أن من ظهروا في صور قيسر جُعوا وضُربوا وعدُبوا بطريقة منهجية، وعلى نطاق جماعي"، موضحاً أن "هذه الصور لا تمثل إلا شريحة ضئيلة من ماتوا في عهد الحكومة السورية والآلاف غيرهم يعانون من المصير ذاته".

كما ركز التقرير أيضاً على إجراءات الأجهزة الأمنية بعد وفاة المعتقلين تحت الاحتجاز وطرق النقل إلى المستشفيات العسكرية وانتهاكاتها وإجراءات مشفى 601 العسكري ومشفى حرستا العسكري وكذلك إصدار شهادات الوفاة وطرق التخلص من الجثث.

ثم ختم التقرير بتسلیط الضوء على معاناة المعتقلين القسريين المعرضين إلى مصير مشابه للصور بأي لحظة ومعاناة أهاليهم وذويهم الذين لا يعرفون عن مصيرهم أي خبر.

وقال حوري إن الحكومة "لم تتخذ أي إجراء للتحقيق في سبب الوفاة أو حتى لمنع وفاة المزيد من المحتجزين"، مضيفاً أن "على من يدفعون من أجل السلام في سوريا أن يكفلوا وقف هذه الجرائم، وفي نهاية المطاف محاسبة المشرفين على هذا النظام عن جرائمهم".

[للاطلاع على النسخة الكاملة للتقرير: اضغط هنا](#)

المصادر: